International Journal of Inspiration, Resilience & Youth Economy (IJIRYE)

http://dx.doi.org/10.18576/ijye/080203

Trade in the Shadow of War on Gaza 2023-2024

Mohammed Migdad
Professor of Economics
Islamic University of Gaza - Palestine
Email: mmigdad@iugaza.edu.ps

Israa Mohammed Migdad
Independent Researcher in International Administration
Email: Mcdadisra@gmail.com

Abdul Rahman Muhammad Migdad
Asst Professor of Economics
Sabahattin Zaim University – Istanbul - Turkey
Email: abdalrahman.migdad@izu.edu.tr

Received 1 August 2024, Revised 13 August 2024, Accepted 1 September 2024, Published 1 November 2024

Abstract

This research mission determines the actual trade in the Gaza Strip before and after the Al-Aqsa Flood on October 7, 2023, the authority of the spotlight on possession, restrictions and the desire to import and export, in addition to the major challenges facing Palestinian trade. The main objective of this is to analyze the efforts of Israeli efforts and policies and the Flood War on trade in Gaza, with a focus on the growing trade deficit and Palestinian economic dependence on the Palestinian economy, as Palestine increased more than 80% of its products to Israel.

It is based on an analytical approach based on reviewing available economic data and hot reports, in addition to analyzing the strategy related to commercial success in achieving Palestinian economic success. It also relies on the dealings of economic experts with businesses in Gaza, allowing for an in-depth understanding of the challenges facing them. The results indicate a significant deterioration in the Palestinian economy as a result of the new excuse and the development of the movement, as the Palestinian trade deficit reached -359.10 million dollars after the Al-Aqsa flood. The search for what is beyond Jerusalem in Gaza is close, which has narrowed the range of basic products and obstructed the movement of import and export through the border crossings controlled by Israel, and multiple Israeli electronics. In addition, the emergence of many goods injuries, monopoly and war trades who exploited personal emergencies. In the shadow of the war of death in the Gaza Strip,

among the results, the new light is also shed on Israel, which highlights the linkage of the Palestinian economy to the Israeli, which results in Palestine's dependence on the Israelis and prevents innovative development. The research continues to emphasize the need to rebuild the economic and technological infrastructure in Gaza, with a focus on supporting great small businesses to achieve development, and we emphasize the importance of promoting free trade and transit trade with neighboring countries and activating and increasing agreements with countries.

Keywords: Economics of Gaza, Economics of the War, War on Gaza, Trading, Resilience Economy

التجارة في ظل حرب طوفان الأقصى على غزة 2023م – 2024م

ملخص

تتناول هذه الورقة البحثية واقع التجارة في قطاع غزة قبل وبعد طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر 2023م، مسلطة الضوء على تأثير الحصار والقيود المفروضة على الاستيراد والتصدير، إضافة إلى التحديات الكبرى التي تواجه التجارة الفلسطينية. الهدف الرئيسي من هذه الورقة هو تحليل أثر الحصار والسياسات الإسرائيلية وحرب الطوفان على التجارة في غزة، مع التركيز على العجز التجاري المتزايد والاعتماد الاقتصادي الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تصدر فلسطين أكثر من 80% من سلعها إلى إسرائيل.

تعتمد الورقة على منهج تحليلي يرتكز على استعراض البيانات الاقتصادية المتاحة والتقارير الميدانية، إلى جانب تحليل الإحصاءات المتعلقة بالعجز التجاري وتأثير الحصار على الاقتصاد الفلسطيني. كما تستند إلى مقابلات مع الخبراء الاقتصاديين ورجال الأعمال في غزة، مما يسمح بفهم معمق للتحديات العملية التي تواجههم.

تشير النتائج إلى تدهور كبير في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الحصار المستمر وقيود الحركة التجارية، حيث بلغ العجز التجاري الفلسطيني -359.10 مليون دولار بعد طوفان الأقصى. يركز البحث على دور الحصار في عزل غزة اقتصاديًا، مما أدى إلى نقص حاد في السلع الأساسية وعرقلة حركة الاستيراد والتصدير عبر المعابر الحدودية التي تتحكم بها إسرائيل، مع قيود إسرائيلية مضاعفة. بالإضافة إلى ذلك، تبرز الورقة ظهور عصابات سرقة البضائع، والاحتكار وتجار الحروب الذين استغلوا الأوضاع لتحقيق مكاسب شخصية. في ظل حرب الإبادة على قطاع غزة

من بين النتائج الهامة أيضًا، تسلط الورقة الضوء على السياسات الإسرائيلية التي تهدف إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي، مما يعزز اعتماد فلسطين على إسرائيل ويمنع التنمية المستقلة. ويختتم البحث بالتأكيد على ضرورة إعادة بناء الاقتصاد والبنية التحتية في غزة، مع التركيز على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، كما يؤكد على أهمية تعزيز التجارة الحرة وتجارة الترانزيت مع الدول المجاورة والعمل على تفعيل الاتفاقات التجارية مع الدول وزيادتها.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد غزة، اقتصاد الحرب، حرب غزة، التجارة، اقتصاد المرونة

المقدمة

يعيش قطاع غزة تحت وطأة حصار خانق وسياسات تدميرية مستمرة منذ أكثر من 18 عامًا، تمثلت في الاستهداف المباشر لكل جوانب الحياة، خاصة في مجال التجارة. قامت إسرائيل بتدمير البنية التحتية التجارية في غزة بشكل ممنهج، ليس فقط عبر العمليات العسكرية المباشرة، ولكن أيضًا من خلال السياسات التجارية التي تهدف إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي بشكل يجعله تابعًا ومحققًا لمصالح الاحتلال، بعيدًا عن أي نهج تنموي فلسطيني. تركز هذه الورقة على استعراض واقع التجارة في قطاع غزة قبل **طوفان الأقصى** وما تلاه، مع تسليط الضوء على التأثير المدمر للحصار وتقييد الاستيراد والتصدير، والسياسات الإسرائيلية التي تهدف إلى دمج الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي.

منهجية البحث

اعتمدت هذه الدراسة على مزيج من البيانات الثانوية والبيانات الأولية لتحقيق فهم شامل للوضع الاقتصادي والتجاري في غزة. أولاً، تم إجراء مراجعة واسعة للأدبيات الأكاديمية السابقة، للاستفادة من التحليلات والدراسات التي تناولت هذا الموضوع سابقًا، وتقديم رؤى أعمق حول التأثيرات طويلة الأمد للحصار والاحتلال على الاقتصاد الغزّي. هذه المراجعة مثلت الجزء الأساسي من منهجية جمع البيانات الثانوية.

أما بالنسبة للبيانات الأولية، فقد اعتمدت الدراسة بشكل كبير على **الملاحظة الميدانية** المباشرة، والتي تضمنت رصد سلوك الجيش الإسرائيلي أثناء استهدافه المتعمد لكل وسائل الإنتاج والأعمال التجارية في غزة، سواء من خلال القصف أو تدمير البنية التحتية التجارية. كما تم توثيق سلوك رجال وسيدات الأعمال الفلسطينيين خلال فترات الحرب، وكيفية تعاملهم مع الظروف الصعبة، بالإضافة إلى التركيز على السلوك الريادي والابتكاري للشعب الغزي، الذين لجأوا إلى حلول إبداعية وابتكارات لتعويض نقص الآلات وتأمين احتياجاتهم اليومية في ظل الحروب والصراعات المتواصلة. هذا بالإضافة إلى إجراء عدد من المقابلات مع مسؤولين من مستوى رفيع في وزارة الاقتصاد الوطني.

محتويات الورقة

تتناول هذه الورقة عدة محاور رئيسية، تبدأ باستعراض **واقع التجارة في قطاع غزة قبل طوفان الأقصى،** ومن ثم تنتقل إلى تحليل **تأثير الحصار وتقييد الاستيراد والتصدير** على الاقتصاد الغزي. يتبع ذلك دراسة حول **السياسات التجارية الإسرائيلية،** والتي تهدف إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وإفقاد غزة استقلالها الاقتصادي. كما تتناول الورقة **العقبات التي تواجه قطاع الصادرات الفلسطيني،** بما في ذلك القيود اللوجستية والمعوقات القانونية وآثار حرب الإبادة. Buheji and Hasan (2024b)

بالإضافة إلى ذلك، تستعرض الورقة ظاهرة **الاحتكار والاستغلال،** والظهور النسبي للعصابات التي تستغل الأزمات لسرقة المساعدات وبضائع القطاع الخاص. كما تناقش دور المؤسسات الحكومية مثل **وزارة الاقتصاد والغرفة التجارية** في معالجة هذه المشكلات ومتابعتها. أخيرًا، تتطرق الورقة إلى **تجارب استهداف القطاع التجاري في غزة،** والتي تعد من أبرز القضايا التي تؤثر بشكل مباشر على الحياة اليومية للمواطنين والاقتصاد المحلي بشكل عام، حيث يتم التركيز على الدمار الممنهج الذي تعرضت له المؤسسات التجارية وما ترتب عليه من انهيار اقتصادي واجتماعي.

بهذا الهيكل الشامل، تقدم هذه الورقة رؤية تحليلية متكاملة لوضع التجارة في غزة تحت الحصار، مع دراسة تأثير السياسات الإسرائيلية ودور الريادة والابتكار في مواجهة هذا الواقع الصعب.

واقع التجارة في قطاع غزة قبل طوفان الأقصى

على الرغم من أهمية التجارة الفلسطينية، يواجه الاقتصاد الفلسطيني قيودًا اقتصادية مستمرة تعيق تحسين قطاع الاستيراد والتصدير، خاصة عندما يتعلق الأمر بتجاوز حدود السوق المحلية. لقد كان الاقتصاد الفلسطيني دائمًا يعتمد، رغمًا عنه، على الاقتصاد الإسرائيلي (القيسي، 2018) حيث يتم إرسال أكثر من 80% من إجمالي صادراته إلى شريكه الرئيسي في التصدير، الاحتلال الإسرائيلي (Trading Economics، 2019). ولكن الأمر تغير بعد طوفان الأقصى فوصل ميزان التجارة الفلسطيني في يوليو 2024 الى 359.10- مليون دولار أمريكي حسب موقع (Trading Economics 2024). في حين أن قطاع الصادرات الفلسطيني بلغ 19-20% من الناتج المحلي الإجمالي، كانت الواردات 58% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 (البنك الدولي، 2019) لكن تغيرت نسب الصادرات والواردات الفلسطينية 108.10 مليون دولار صادرات و 467.20 مليون دولار ورادات (Trading Economics, 2024) إن الوضع الاقتصادي في غزة استثنائي بسبب الظروف التي تمر بها: عزل جغرافي يمتد على 365 كم² من خلال حصار مفروض (Balaawi ، 2019) يؤثر على مليوني شخص يعيشون في غزة (UNCTAD، 2019)، الذين يُمنعون من الوصول الحر إلى الأراضي الفلسطينية وبقية العالم منذ عام 1990، وقد زادت حدة العزلة والحصار في عام 2007 (OCHA، 2019).

جدول 1: إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري في فلسطين* للفترة - 2021 2022

(Palestinian foreign trade values 2021-2022 - Value in Thousand USD)

Years	Trade Transactions Volume	Net Trade Balance	Total Value of Exports	Total Value of Imports
2021	9,187,345	-6,472,065	1,357,640	7,829,705
2022	10,613,794	-7,563,474	1,525,160	9,088,634

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2023. Foreign Trade Statistics. Ramallah ،Palestine.

بالرغم من وجود اتفاقيات تجارية بين فلسطين ودول أخرى، إلا أن هذه الاتفاقيات الدولية تُهمَل ولا يتم الالتزام بها. الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل غير إرادي على الاقتصاد الإسرائيلي، وهذا هو العامل الرئيسي الذي يؤثر على قطاع صادرات غزة، بالإضافة إلى مواجهة الحصار الذي أدى إلى ركود طويل الأمد. وقد أسفرت العوامل الداخلية والخارجية عن صعوبات مستمرة يواجهها القطاع التجاري الفلسطيني (القيسي، 2018).

تأثير الحصار وتقييد الاستيراد والتصدير

تتحمل إسرائيل بصفتها دولة احتلال، مسؤولية قانونية لتطوير الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى التزاماتها في الاتفاقيات الدولية واتفاق باريس (UNCTAD، 2018). يعتبر بروتوكول باريس للعلاقات الاقتصادية، الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية المحتلة في عام 1994 (UNCTAD، 2012)، الاتفاق

التجاري الرئيسي الذي نظم الأنشطة التجارية بين فلسطين والاحتلال الإسرائيلي. على الرغم من أنه كان من المفترض تنفيذه خلال الفترة من 1994 إلى 1999، صرحت منظمة التحرير الفلسطينية بأن البروتوكولات فشلت لأنها لم تعكس واقع الاقتصاد الفلسطيني. ومع ذلك، لا تزال الشروط تُتبع لخدمة مصالح الاحتلال الإسرائيلي (النمروطي، ٢٠١٩)

تعد العلاقات التجارية في العصر الحديث عنصرًا مهمًا في تطوير الاقتصاد الوطني. فقد تزايد عدد الكتل التجارية والاتفاقيات لتسهيل الأنشطة التجارية بين الدول. بدأت العلاقات التجارية الفلسطينية عندما وقعت منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1994 اتفاقيات تجارية مع عدة دول (القيسي، 2018). يُعتبر اتفاق باريس في 29 أبريل 1994، بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي في باريس، الاتفاق التجاري الرئيسي الذي شكل العلاقات التجارية الفلسطينية-الإسرائيلية، لكنه يعزز أيضًا الاعتماد الاقتصادي الفلسطيني غير الطوعي على الاقتصاد الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967. في عام 1998، انضمت فلسطين إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA). يسمح الاتفاق بالتجارة الحرة من خلال الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والتكاليف بين الأعضاء (الجمهورية اللبنانية - وزارة الاقتصاد والتجارة، 2019). في عام 2005، حصلت فلسطين على إعفاء كامل من الرسوم الجمركية أثناء التجارة مع المملكة العربية السعودية (قاسم، 2018، ص45-50).

السياسات التجارية الإسرائيلية لربط التجارة الفلسطينية بالإسرائيلية

تُظهر القيم التجارية الخارجية لفلسطين بين عامي 2000 و2022 (الملحق 1) قيم التجارة لكل من الصادرات والواردات. بلغت قيمة الصادرات المسجلة في عام 2022م إجمالي 1,525 , مليون دولار، مما يظهر زيادة بمقدار 1675 دولار مقارنة بالعام السابق (PCBS، 2024). ومع ذلك، فإن الواردات المسجلة تعادل تسعة أضعاف قيمة الصادرات وتصل إلى ,9,088 مليون دولار. وبالتالي، فإن العجز في الميزان التجاري الصافي في عام 2022 بلغ 7,563 مليون دولار، مما يعني أن فلسطين تستورد سبعة أضعاف ما تصدره. ونتيجة لذلك، فإن غزة تعاني من العزلة حيث تعتمد بشكل كامل على الواردات (البلعاوي؛ النمروطي، 2019)، في حين أنها تكاد تكون غير قادرة على التصدير بسبب القيود المفروضة عليها (BSPC، 2017). من المهم أن نذكر أن قيمة الصادرات من العمال إلى الاحتلال الإسرائيلي في خدمات البناء بلغت 88.4 مليون دولار، بينما قيمة الواردات كانت 3.1 مليون دولار. إن إجراءات الاحتلال الإسرائيلي منعت أي تطور اقتصادي في فلسطين، مما يخلق أمة تعاني من البطالة بنسبة 31%، حيث وصلت البطالة بين القوى العاملة في غزة إلى 52% (البنك الدولي، 2018). لقد حافظ الاحتلال الإسرائيلي على هذه السياسة منذ بداية تأسيسه، حيث استورد العمالة مما جعله الفئة الأعلى من فلسطين التي تحقق فائضًا تجاريًا (تقرير BSPC، 2017).

أظهرت القيم التجارية الخارجية الفلسطينية في سنوات 2001 و2002 و2009 انخفاضًا في قيم الصادرات الفلسطينية (الملحق 1)، ويعود ذلك أساسًا إلى الظروف السياسية غير المستقرة في فلسطين (UNTACD، 2012) مثل انتفاضة عام 2000 والعدوان الإسرائيلي 2008-2009 وعدوان 2014 ثم 2021 وأخيرا الإبادة بعد السابع من اكتوبر. والخسائر تفسر تقلبات قيمة الصادرات أنه كلما رد الفلسطينيون على الاعتداءات الإسرائيلية، هناك عقوبة اقتصادية من الاحتلال الإسرائيلي تقلل من حركة السلع. Buheji and Hasan (2024b)

العقبات التي تواجه قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني (غزة)

لا يمكن دراسة قطاع الصادرات في غزة دون تسليط الضوء على أوضاع المعابر الحدودية. يعاني قطاع الصادرات في قطاع غزة من سياسة الحصار الاقتصادي التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتي منعت حركة التجارة (للأفراد والبضائع) منذ عام 2007 عبر إغلاق المعابر التجارية؛ ونتيجة لذلك، تأثرت قدرات تجار غزة على التصدير بحرية خلال هذه الفترة، مما أدى إلى خسارة كبيرة في ثرواتهم وبضائعهم (التقرير السنوي لمؤسسة بال تريد، 2017). لا يدخل أو يخرج شيء من غزة دون المرور عبر أحد معابرها الحدودية السبعة. ستة من هذه المعابر تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، بينما المعبر السابع تحت إدارة السلطات المصرية والسلطة الفلسطينية، بمراقبة من المراقبين الأوروبيين للإشراف على الحدود (قاسم، 2018). سمحت سلطات الاحتلال باستئناف التجارة عبر فتح معبر كرم أبو سالم في نوفمبر 2014؛ إلا أن هذا المعبر غير كافٍ للتجارة بسبب نقص البنية التحتية اللازمة للمنتجات الزراعية والسلع القابلة للتلف (النمروطي، 2017).

جدول 2: المعابر التي تربط قطاع غزة بالعالم الخارجي، والتي يسيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 2000، وتم تشديدها في عام 2006 (القيسي، 2018):

المعبر	الموقع	السيطرة والتحكم	الأهمية	الوضع
معبر المنطار (كارني)	شرق غزة	تحت الاحتلال الإسرائيلي بالكامل	لنقل البضائع	مغلق تماما منذ عام ٢٠١١
معبر بيت حانون (ايريز)	شمال غزة	تحت الاحتلال الإسرائيلي بالكامل	للمرضى الفلسطينيين والدبلوماسيين والوفود الدولية.	مغلف للناس والمرضى منذ أكتوبر ٢٠٢٣ والان فقط تحت الاستخدام الاسرائيلي
العودة (صوفا)	شرق غزة	تحت الاحتلال الإسرائيلي بالكامل	حركة البضائع باتجاه غزة	مغلق تماما
شجاعية (ناحل عوز)	شرق غزة	تحت الاحتلال الإسرائيلي بالكامل	دخول منتجات البنزين إلى غزة	مغلق منذ ٢٠١٠
كرم أبو سالم	الحدود الفلسطينية والمصرية والاسرائيلية.	سيطرة إسرائيلية بتنسيق مصري.	-	مفتوح ووفقًا لتقرير PalTrade السنوي (2017)، فقد تم تشغيل 23% فقط من أيام الافتتاح المطلوبة في العام.
القرارة (كيسوفيم)	بين خانيونس ودير البلح شرق غزة على حدود الاحتلال الإسرائيلي.	تحت الاحتلال الإسرائيلي بالكامل	لأغراض عسكرية فقط، إذا قررت إسرائيل غزو غزة.	أغلق بشكل كامل بعد انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من مستوطناته غير الشرعية من غزة عام 2006.

معبر رفح	جنوب غزة على الحدود المصرية	تحت الاحتلال الإسرائيلي بالكامل بعدما كان تحت السلطات الفلسطينية المصرية بإشراف إسرائيلي	للناس والبضائع وذلك قبل الإبادة الحالية	أغلق في عام 2017، وكان يفتح في فترات غير محددة من وقت لآخر، دون إشراف أوروبي. بعد احتلال إسرائيل لمعبر رفح في شهر مايو ٢٠٢٣

سياسة التدمير الممنهج للتجارة في ظل الحرب:

أدت السياسات الإسرائيلية المستمرة إلى تدمير منهجي للتجارة في قطاع غزة، حيث استهدفت إسرائيل البنية التحتية التجارية بشكل مباشر. تمت مهاجمة المصانع والمخازن، إضافة إلى الموانئ والمعابر الحيوية، ما أدى إلى شل حركة التجارة الداخلية والخارجية بشكل شبه كامل. هذا التدمير المتعمد لم يقتصر فقط على الأضرار المباشرة، بل ساهم في تقييد القدرات الإنتاجية والتجارية للسكان. فضلاً عن ذلك، فإن هذا النهج يستهدف أيضاً إضعاف القدرة التنافسية للقطاع التجاري الفلسطيني، مما يعرقل أي محاولات لإعادة بناء الاقتصاد المحلي، ويجبر غزة على الاعتماد الكامل على الواردات الإسرائيلية لتلبية احتياجاتها الأساسية، حتى في ظروف الحرب.

وفي ظل حرب الطوفان تم تدمير ما تبقى من قطاع التجارة عبر سياسات التدمير الإسرائيلية الممنهجة والتي حرمت الفلسطينيين من حقهم في تجارة حرة.(2024) Hasan and Buheji

استمرار الحصار في ظل الحرب واستحالة التجارة التقليدية

يستمر الحصار على قطاع غزة حتى في ظل الحروب المتعاقبة، مما يجعل التجارة التقليدية شبه مستحيلة. مع إغلاق المعابر الحدودية ومنع حركة الأفراد والبضائع، بات من الصعب تصدير أي منتجات فلسطينية أو استيراد ما يلزم للسكان. تعتمد الحياة الاقتصادية في غزة بشكل أساسي على المساعدات الإنسانية والبضائع المحدودة التي تسمح إسرائيل بمرورها، وغالباً ما تكون هذه البضائع غير كافية لسد الاحتياجات الأساسية للناس أو الشركات. نتيجة لذلك، يواجه القطاع التجاري في غزة تدهوراً مستمراً، حيث تفشل الأسواق في العمل بطرق تقليدية، ويجد التجار أنفسهم في وضع لا يسمح لهم بتطوير أعمالهم أو حتى الحفاظ على الحد الأدنى من النشاط الاقتصادي(2024) Hasan and Buheji .

ظهور الاحتكار وتجار الحروب

ظهور العصابات وسرقة المساعدات وبضائع القطاع الخاص

من أهم المشاكل التي فاقمت الأزمة الإنسانية في قطاع غزة شمالها وجنوبها هو انتشار العصابات وقطاع الطرق من العائلات التي تقطن المناطق الحدودية والتي يغض الجيش الإسرائيلي عنها وعن مسلحيها.

كما أن موضوع تهريب الدخان ضمن المساعدات أو بضائع التجار ساهم في تفاقم الأزمة أيضا وساهم كذلك في انتشار العنف والسرقة. (2023) Buhejiand Mushimiyimana

إن انتشار العصابات تحت مسمى حماية وتأمين المساعدات زاد في تكاليف وصول المساعدات والبضائع إلى المستفيدين وأدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل جنوني، كما أدى إلى سرقة المساعدات وكميات كبيرة من بضائع التجار.

دور وزارة الاقتصاد في علاج المشكلات

عملت الحكومة في قطاع غزة ووزارة الاقتصاد فيها على ضبط الأسعار واجتهدت على توفير السلع ومنع الاحتكار. وبذلت قصارى جهدها في الأمر. وفي لقاء مع السيد م. الزريعي،[1] ومناقشته حول حماية الجبهة الداخلية فيما يتعلق بمجال عمله، قال بأنهم جاهزون لذلك ويمارسون العديد من الإجراءات التي تعمل على حماية أمن المستهلك وتوفير السلع المختلفة بأسعار معقولة في متناول الناس. Migdad and Buheji (2024b)

ومن الإجراءات التي قامت بها وزارة الاقتصاد الوطني ضمن عمل مندوبها في لجنة الطوارئ في قطاع غزة ما يلي:

1. تشكيل فريق للرقابة على السلع المستوردة، ويتم ذلك عبر معبر رفح مع مصر وتحديد قوائم السلع المسموح دخولها لتفي بحاجة الناس ومنع السلع الكمالية والترفيهية بسبب محدودية عدد الشاحنات المسموح بدخولها. كما يقوم الفريق بتقييم الأسعار حسب الشراء وإضافة تكاليف النقل وهامش مجزي للربح ومن ثم تحديد بيع سعر المستورد للتاجر ثم سعر الجملة وسعر المستهلك. وقد وضعت قوائم متغيرة بالسلع الممنوع استيرادها في كل وقت.
2. تشكيل فريق ثاني لضمان بيع السلع في السوق بالسعر المناسب حسب تقدير فريق الوزارة، وذلك عبر تشكيل نقاط البيع من تجار جدد أو قدامي على أن يلتزموا بقرارات الوزارة
3. التنسيق مع المباحث والشرطة لضمان تأمين وصول المساعدات والبضائع وعدم سرقتها من العصابات والخارجين على القانون ودعاة الفلتان.
4. التنسيق مع التجار لتحديد أنواع البضائع المستوردة بما يضمن الأمن الغذائي وتوفير السلع للمستهلكين بأسعار معقولة.
5. حاولت التنسيق مع الاتحادات والنقابات الخاصة للتعاون على ضبط الوضع وتوفير السلع وضمان الأسعار والجدودة.
6. عملت على التنسيق مع الفصائل ونشر الفرق المعززة لرقابة الأسعار في الأسواق ومنع الاحتكار وغلاء الأسعار ولو بالقوة.

ورغم العديد من الإجراءات التي قامت بها الوزارة، إلا أنها لم تحقق الهدف المنشود في توفير السلع للمواطن ولا بضبط أسعارها. فلم تلتزم نقاط البيع بأسعار الوزارة إلا من الناحية الشكلية ببيع أول عدد قليل من الحالات ثم تحويل باقي البضاعة إلى السوق السوداء لتباع بأضعاف مضاعفة عن السعر المعلن.
كما لم تتمكن الوزارة من توفير الكميات المطلوبة، حيث أن الاحتلال على معبر رفح الفلسطيني المصري، حيث أن الاحتلال الإسرائيلي هو من يتحكم بدخول الشاحنات من حيث العدد والمواد المدخلة دون أي إمكانية لتدخل وزارة الاقتصاد أو الجانب الفلسطيني في الموضوع.

كما أن التجار لم يشعروا بسطوة وزارة الاقتصاد بسبب الفلتان من ناحية، والاستهدافات الإسرائيلية لكل من حاول ضبط النظام باسم حكومة غزة، وهو ما أفقد السلطة في غزة الكثير من قدرتها على ضبط الوضع وحماية

[1] - السيد م. عبد الفتاح الزريعي هو وكيل وزارة الاقتصاد الوطني، ومع عدم وجود وزير في غزة فهو المسؤول الأول في الوزارة، إضافة إلى كونه عضو لجنة الطوارئ المركزية خلال الحرب. وفي الرابع من أغسطس وبعد شهر من المقابلة مع السيد الزريعي يصل خبر استشهاده على إثر قصف غادر لبيته حيث يستشهد هو ووالدته.، نسأل الله له الفردوس الأعلى من الجنة، فقد استشهد وهو يرفض أن يمتنع عن أداء الواجب متحديا بذلك سطوة وجبروت الاحتلال.

الجبهة الداخلية. وفي لقاء آخر مع السيد النادي[2] للمناقشة حول إمكانية تأمين المساعدات وبضائع التجار ودخولها دون أن تتعرض للسرقة أبدى تجاوبا كبيرا واستعدادا للتعاون مع وكالة الغوث على تأمين المساعدات. غير أن القصف الإسرائيلي للعديد من فرق التأمين التابعة للشرطة الفلسطينية، وعدم قبول إسرائيل لتعاون الشرطة مع الوكالة أدى إلى تردد الوكالة في استمرار التنسيق، ووضع شروط على مشاركة الشرطة الفلسطينية في عمليات التأمين، وطالبت الشرطة بعدم إظهار السلاح أو عدم حمله الأمر الذي أضعف قدرة الشرطة على التامين.Migdad and Buheji (2024b)

كما تقوم الشرطة الفلسطينية بمحاولة حماية البيوت المقصوفة من أن يتم نهبها وسرقتها، وقد قامت الشرطة الفلسطينية بهذا الدور كثيرا لكنها لم تستطع الاستمرار في حماية مثل هذه البيوت لاشتداد الهجمة الإسرائيلية وكثرة عدد البيوت المقصوفة والاستهداف المتكرر والمقصود لمجموعات الشرطة التي تقوم بالأمن والحماية أو التنظيم ومنع السرقات.

الشكل (1) يبين كيف كانت الشرطة في غزة في بدايات العدوان تسعى الى الحفاظ على السلم الاهلي والامن الداخلي

وفي لقاء ثالث مع السيد د. أسامة نوفل[3] لنناقش في دور الوزارة في حفظ الجبهة الداخلية وضبط الجودة والأسعار وتوفير السلع، فقد كان له رأي مختلف فيما يتعلق بنقاط البيع والتوزيع التي لم تؤد دورها بحيث أنه كان يميل إلى إلغاءها وتحرير عملية البيع مع استمرار رقابة الوزارة على التجار بما يضمن توفير السلع وخفض الأسعار. ولعلي كنت قد أشرت قبل ذلك لوكيل الوزارة بنفس هذا الرأي والذي كان جوابه أننا فعلا ندرس هذا المقترح. واكد نوفل على أهمية دورهم في ضبط وتحديد الأسعار ومتابعة التجار بما يضمن توفير السلع الضرورية من حيث الكم والجودة والأسعار. هذا وقد تم فعلا إلغاء فكرة نقاط البيع وترك المسألة للتجار بعد تحديد الأسعار لهم. والملاحظ أنه بعد إلغاء فكرة نقاط البيع، دخلت كميات كبيرة من البضائع وشعر المواطن فعلا بانخفاض حقيقي في الأسعار.

[2] - السيد علي النادي هو مدير الشرطة وممثل وزارة الداخلية ويشرف على عمليات حماية دخول المساعدات، وقد تم قصف مكان اللجوء الذي يقيم فيه واستشهد عدد كبير من المدنيين وانتشر خبر استشهاده في هذا القصف.

[3] -د. أسامة نوفل، هو مدير عام الدراسات والسياسات في وزارة الاقتصاد الوطني، وقد لقي الله شهيدا في ضربة خانيونس التي ادعى فيها الاحتلال باستهداف محمد الضيف مسؤول كتائب القسام.

وفي لقاء رابع مع ركن أساس في مجلس الوزراء لحكومة غزة[4] ، وعند مناقشته في ضعف قدرة الحكومة على ضبط الأسعار وحماية المساعدات، نجده يعزو الأمر لسببين:

الأول: هو الاستهدافات المتكررة من قبل الاحتلال، بهدف زعزعة الجبهة الداخلية ومنع قدرة حكومة غزة على ضبط الأمن.

والثاني: هو حسب رأيه الشخصي عدم رغبة الحكومة ببيان قدرتها فرض سيطرتها وعدم ممانعتها بانتشار الفلتان لأسباب خاصة حسب رأيه ولم يتحدث عنها.

والمحصلة هي وجود ضعف كبير في ضبط الفلتان والحالة الأمنية وتأمين المساعدات سواء للتجار أو للمؤسسات الدولية بما فيها وكالة الغوث، ونتج عن ذلك انتشار سرقة المساعدات الدولية بشكل كبير عبر عصابات منظمة تقودها عائلات معروفة بعينها.

وما سبق أدى إلى شعور وكالة الغوث UNRWA بالعجز مع تكرار سرقة عشرات الشاحنات يوميا[5] وبعدم قدرتها على توفير المساعدات للسكان والنازحين، الأمر الذي يضر بسمعة وقدرة وكالة الغوث على الاستمرار. ولعل هذا دعا قيادة عليا في وكالة الغوث للقول بأنه إذا لم نجد وسيلة لحماية دخول المساعدات ووصولها إلى مستحقيها، فلعلنا نفكر أن ننقل هذه المهمة إلى مؤسسات دولية أخرى مثل WFP أو WCK أو غيرها من المؤسسات الدولية.

إن هذا التفكير له أثر سياسي بالغ الخطورة ويتمثل في إنهاء دور وكالة الغوث في غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ومناطق الشتات الفلسطيني، وهو الأمر الذي تسعى إليه دولة الاحتلال حتى تتخلص من فكرة اللاجئين وتنهي القضية الفلسطينية.

دور الغرفة التجارية في العلاج والمتابعة

وبسبب ما تعرض له قطاع غزة من شلل كامل في القطاع الخاص والحكومي والأهلي وغيره من القطاعات، حيث أصبح القطاع مكانا غير صالح للسكن، وبسبب القصف الإسرائيلي المتكرر عانت الغرف التجارية كما كل مكونات الشعب الفلسطيني من تدمير المقار وتشتيت ونزوح الموظفين وفقدان لأدوات العمل وصعوبة التنقل والحركة والاتصال. Migdad and Buheji (2024a)

أدركت الغرف التجارية أن أهم الأهداف غير المعلنة للعدوان الاسرائيلي هو جعل قطاع غزة مكان غير صالح لسكن الفلسطينيين وإجبارهم للهجرة الطوعية أو القسرية بالإضافة لإعادة سيطرة إسرائيل على قطاع غزة لما فيه من ثروات كامنة، ولتتحول المنطقة الفلسطينية إلى دولية يهودية صرفة خالية من الفلسطينيين. لذلك وفي ظل العدوان والنزوح كان لزاماً على الغرف التجارية في قطاع غزة توحيد صفوفها والعمل على استعادة دورها في تقديم خدماتها لكافة مكونات القطاع الخاص فضلا عن منتسبيها، حيث قامت الغرفة التجارية بما يلي:

1. تم إنشاء **لجنة الطوارئ المركزية** للغرف التجارية والصناعية والزراعية لقطاع غزة، تضم جميع مجالس إدارات الغرف التجارية الخمس في قطاع غزة، وتم انتخاب هيئة إدارية وتشكيل لجان عمل

[4] - لم يرغب في ذكر اسمه ولا نشر المعلومات باسمه. وفي يوم السبت الموافق 27 يوليو 2024م وصل لنا خبر استشهاده في قصف مدرسة في منطقة البصة غرب دير البلح، فإلى رحمة الله. ونضيف هنا أن عشرات من قادة الشرطة وعشرات من فرق الحماية قد تم استهدافها وقصفها عن عمد بهدف عدم تمكينها من حماية وتنظيم الجبهة الداخلية وبهدف إشاعة الفلتان الأمني في قطاع غزة.

[5] - يتجاوز قيمة الشاحنة الواحدة من المساعدات مبلغ 80 ألف دولار وقد يصل إلى المائة ألف دولار.

منوعة ومتكاملة. وقد باشرت لجنة الطوارئ المركزية عملها في مقر غرفة التجارة والصناعة في محافظة رفح بعد إعادة ترميمه جراء الضرر الذي تعرض له نتيجة القصف الإسرائيلي على مدينة رفح.

2. وللاستفادة من أعضاء مجالس الغرف والذين اضطرتهم ظروفهم للتواجد بالخارج، تم اعتمادهم كلجان دعم وإسناد وتمثيل الغرف التجارية في أماكن تواجدهم.
3. تم اعتماد خطة عمل للاستجابة للوضع الطارئ ومحاولة تخفيف آثاره، تركز على إعادة تفعيل الخدمات المقدمة للمنتسبين، مثل إصدار الإفادات والكتب اللازمة للحصول على جوازات السفر والتأشيرات. وتعمل اللجنة مع الجهات المختصة لتمكين المواطنين في جمهورية مصر العربية من الحصول على تأشيرات السفر للدول الأجنبية وتركيا دون شرط وجود إقامة في مصر. وتواصلت اللجنة في توثيق التعاون مع الإتحاد العام للغرف التجارية ومؤسسات السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص والمجلس التنسيقي لتوحيد الجهود ضد المخططات الإسرائيلية الرامية لتعطيل الحياة في غزة ودفع المواطنين للهجرة.
4. تواصلت مع المؤسسات الدولية والغرف التجارية العربية والإسلامية والدولية للضغط على إسرائيل لوقف العدوان وإدخال البضائع والشاحنات المحجوزة عبر المعابر، خاصة المواد الغذائية والسلع الأساسية. وحشدت الدعم للقضية الفلسطينية من خلال التواصل مع القنصليات والسفارات والغرف التجارية العربية والدولية، وبحثت إمكانية رفع دعاوى قضائية ضد إسرائيل أمام المحاكم الدولية لتقديم التعويضات للمتضررين.
5. استمرت اللجنة في التنسيق الوثيق مع الحكومة الجديدة برئاسة معالي الدكتور محمد مصطفى والتأكيد على ضرورة استمرار الجهود المكثفة من أجل وقف العدوان الإسرائيلي على غزة وأن تضع الحكومة على رأس أولوياتها وقف العدوان وإعادة النازحين وإغاثتهم وإعادة الإعمار وتعزيز ودعم القطاع الخاص لاستعادة نشاطه.
6. استمرت اللجنة في أعمال الدعم والمناصرة لحاجات المواطنين الملحة مثل توفير المأكل والملبس والاحتياجات الأساسية الأخرى بأسعار معقولة وتسليط الأضواء على المشاكل وذلك من خلال الاجتماعات الدورية والمستمرة مع مؤسسات المجتمع الدولي ووزارات السلطة الوطنية الفلسطينية وإصدار البيانات المكتوبة بالعربية والإنجليزية لتعزيز ومناصرة قضايانا الملحة.
7. فيما يتعلق بتقييد الاستيراد من جمهورية مصر العربية إلى خمس شركات فقط، عبرت اللجنة عن رفضها القاطع لهذا الإجراء الإسرائيلي المنفرد، معتبرة أنه يؤدي إلى الاحتكار والغلاء في الأسعار ويعرّض القضية الفلسطينية للضرر. وطالبت اللجنة بزيادة عدد الشركات المسموح لها بالاستيراد، وتم تحقيق ذلك لاحقًا وبصورة جزئية. كما أكدت اللجنة على حق الشركات جميعها في حرية الاستيراد والتصدير دون قيود. وتستمر اللجنة في مطالبتها للسلطات الوطنية والمجتمع الدولي بالعمل لضمان حرية الاستيراد للجميع ومنع الاحتكار،
8. تعمل اللجنة مع جميع الشركاء لتنشيط الحركة التجارية من خلال فتح معابر إضافية وإيجاد مسارات ومصادر لدخول السلع الأساسية من أجل كسر الاحتكار والاستغلال وزيادة الكميات وتسهيل التوزيع الجغرافي للسلع على جميع أنحاء القطاع حيث أن الكميات الواردة حتى تاريخه لا تمثل أكثر من 5% من واردات القطاع الخاص في الظروف العادية مما تسبب بشح كبير في المعروض كما ونوعاً. ولازالت اللجنة تقوم بتسليط الأضواء على المصاعب المستمرة التي يواجهها القطاع الخاص في استيراد ما يسمح به الاحتلال من مواد غذائية والآلية الغامضة والظالمة التي وضعها الاحتلال لاستيراد السلع

بالإضافة لما يتعرض له التجار من ابتزاز وتكاليف عالية للحصول على تنسيق لإدخال البضائع من الجانب الإسرائيلي.

9. نظراً لحالة النزوح الكبيرة أو السفر للخارج لأعضاء الغرف التجارية في القطاع عملت اللجنة على إنشاء قاعدة بيانات موحدة لمعرفة أماكن تواجد أعضائها من أجل العمل على خدمتهم وتخفيف معاناتهم، لا سيما أن معظمهم يعيش في خيم أو مراكز إيواء أو في مناطق مدينة غزة والشمال في ظروف إنسانية صعبة مع صعوبة الوصول أو التواصل والاتصال بينهم ومعهم. وقد تم بالفعل الوصول لهم والتأكد من حصولهم على بعض من مستلزمات الحياة من خلال المؤسسات الإغاثية ومحاولة حل مشاكلهم المعيشية ما أمكن من أجل تمكينهم من الصمود. Migdad and Buheji (2024c)
10. في الفترة الأخيرة برزت مشكلة شح السيولة النقدية في قطاع غزة مما فاقم مشكلة المجاعة وسوء التغذية والأوضاع المعيشية الصعبة لدى عموم المواطنين حيث لا يستطيع المواطن سحب أمواله من البنك لشراء مستلزمات الحياة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المستلزمات نتيجة للجوء التجار لبعض محتكري السيولة النقدية من ضعاف النفوس من الأفراد أو الصرافين الذين يقومون بتوفير السيولة النقدية مقابل نسبة قد تصل لعشرين في المئة من أصل المبلغ. وكانت اللجنة قد حذرت من هذه المشكلة من فترة طويلة وناشدت سلطة النقد والبنوك والإتحاد العام للغرف الفلسطينية بالإضافة للرباعية الدولية ومؤسسات المجتمع الدولي بالتدخل لحل هذه الأزمة قبل حدوثها. مازالت اللجنة تعمل مع الجهات الفلسطينية على محاولة إدخال النقد إلى غزة بالإضافة لجهود توعية للتجار والمواطنين وتشجيعهم على استخدام الدفع الإلكتروني كحل جزئي مرحلي. Buheji and Hasan (2024b)
11. تم عقد العديد من الاجتماعات مع مؤسسات الإغاثة الدولية لحثهم على إشراك مؤسسات القطاع الخاص في استيراد المواد الإغاثية وتوزيعها من أجل تعظيم استفادة الاقتصاد الفلسطيني من هذه المساعدات وعدم اقتصارها على البعد الإغاثي فقط، وقد تم تحقيق اختراقات ونجاحات في هذا المجال.
12. تم البدء في حصر الأضرار بصورة مبدئية من أجل تحديد قيمة خسائر القطاع الخاص وتم أيضاً البدء في إعداد خطط العمل وقوائم مشاريع الإغاثة ومشاريع الإنعاش المبكر للقطاعات الاقتصادية ومشاركتها مع الجهات المانحة لتوفير التمويل اللازم.
13. بعد الاجتياح البري لرفح وإغلاق مكتب اللجنة هناك، تم افتتاح مكتب جديد في مدينة غزة لاستئناف عمل الغرف التجارية وخدمة أعضائها وكذلك المجتمع الفلسطيني.
14. وفيما يتعلق بالمرحلة القادمة حرصت لجنة الطوارئ المركزية للغرف التجارية بصفتها الحاضنة لكافة مؤسسات القطاع الخاص على وضع وقيادة خطة قوية وقابلة للتطوير تضمن التعافي السريع للأنشطة الاقتصادية وتعزز الاقتصاد والبنية التحتية على المدى الطويل. حيث سيتم تنفيذ هذه الخطة بالتعاون الفعال مع الغرف التجارية الصديقة حول العالم ومؤسسات المجتمع الدولي للاستفادة من الخبرات والموارد وأفضل الممارسات العالمية. حيث سيتم تنفيذ هذه الخطة على ثلاث مراحل بحيث تشمل المرحلة الأولى الاستجابة الفورية لمتطلبات الإصلاح الطارئ للبنية التحتية وتوفير الدعم اللازم لجميع المنشئات والأعمال لاستئناف الأنشطة بالسرعة اللازمة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع الدولي. فيما ستشمل المرحلة الثانية متوسطة المدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تعزيز الدعم القطاعي، وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على النمو والازدهار بالاستفادة من الخبرات والتقنيات العالمية في جهود إعادة البناء. أما المرحلة الثالثة طويلة المدى فتشمل تشجيع وضع سياسات اقتصادية

مستدامة وتعليمية متقدمة، مع توظيف مكثف ومتكامل للتكنولوجيا ضمن هذه السياسات، بدعم من المجتمع الدولي لضمان صمود غزة ونموها الاقتصادي على المدى الطويل.

ختاماً لابد من الإشارة إلى أن غرف تجارة غزة تلتزم بقيادة جهود التعافي الاقتصادي والتنمية في قطاع غزة على المدى البعيد، وذلك من خلال التركيز الاستراتيجي على تعزيز التعاون مع الغرف التجارية الفلسطينية والعربية والدولية. يسعى هذا النهج إلى دمج الموارد والخبرات والشبكات الوطنية والعربية والدولية، بهدف بناء أساس قوي يعزز ازدهار المنطقة بأكملها.

غلاء الأسعار في سوق الخضروات بغزة: الأسباب والحلول المقترحة[6].

في ظل الظروف الاستثنائية التي يعاني منها قطاع غزة نتيجة الحرب المستمرة، يعاني سوق الخضار المحلي من ارتفاع حاد في الأسعار، مما يعكس حالة من الغلاء الفاحش التي تصيب المواطن العادي بالضيق وتثقل كاهله. هذا السوق، الذي كان في الماضي يشهد حالة من الاكتفاء الذاتي الزراعي، بات اليوم يعاني من عدة تحديات رئيسية أثرت بشكل مباشر على توافر الخضروات وأسعارها. ومن بين هذه التحديات:

تقلص المساحات الزراعية :شهدت الأراضي المزروعة تراجعًا كبيرًا بسبب تدمير الدفيئات وتجريف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، مما قلل بشكل ملحوظ من الإنتاج المحلي.

نقص المستلزمات الزراعية :يعاني المزارعون من نقص حاد في المستلزمات الأساسية للزراعة، بما في ذلك الأدوية الزراعية والاشتال، مع ضعف القدرة على التشتيل، مما أدى إلى انخفاض القدرة على إنتاج كميات كافية من الخضروات.

سحب الكميات من قبل الجمعيات الإغاثية :تقوم الجمعيات الإغاثية والمبادرون بسحب كميات كبيرة من المنتجات الزراعية بشكل يومي لتوزيعها كمساعدات إنسانية، وهو ما أدى إلى تقليص المعروض في الأسواق المحلية، وبالتالي رفع الأسعار بشكل كبير.

سياسات التجار: يلعب بعض التجار دورًا سلبيًا من خلال الاحتكار والتحكم في الأسعار، مما يفاقم الأزمة ويزيد من العبء على المواطنين. هؤلاء التجار يستغلون الطلب المتزايد وانخفاض العرض لفرض أسعار مرتفعة دون أي رقابة أو اعتراض.

من بين العوامل الأكثر تأثيرًا في الارتفاع الكبير للأسعار هو سحب الكميات من قبل الجمعيات الإغاثية، حيث تتيح هذه الممارسات للتجار فرض الأسعار التي يرغبون فيها دون أي مقاومة أو رقابة. وبالرغم من نية الجمعيات تقديم المساعدة، إلا أن هذه السياسات تؤدي في الواقع إلى زيادة الضغوط على السوق وتفاقم الأزمة الاقتصادية للمواطنين، إذ بات الطلب يفوق العرض المتاح بكثير.عليه، من الضروري أن تعيد الجمعيات الإغاثية النظر في سياساتها المتعلقة بسحب الكميات من السوق المحلي. فبدلاً من الاستمرار في هذه الممارسات التي تسهم في رفع الأسعار، يمكن توجيه الجهود نحو حلول أكثر استدامة وتوازنًا تساهم في استقرار السوق وتلبية احتياجات الأسر المتضررة. من الجدير بالذكر أن عدد الأسر المتضررة في وسط وجنوب القطاع يقدر بـ 320 ألف أسرة يوميًا، مما يجعل الكميات المسحوبة غير كافية لسد احتياجات هذه الأعداد الكبيرة، فضلاً عن تأثيرها السلبي على باقي المستهلكين.

[6] - مقابلة مع السيد د. محمد بربخ عضو مجلس السياسات في وزارة الاقتصاد الوطني.

مع دخول فصل الشتاء، يُتوقع استمرار ارتفاع الأسعار نتيجة قلة المعروض وتزايد الطلب. لذا، فإن العمل على تطوير استراتيجيات مستدامة تسهم في تعزيز الإنتاج المحلي وضبط الأسعار بات أمرًا ملحًا لتخفيف الأعباء على المواطنين وتحقيق الاستقرار في الأسواق.

تجارب استهداف القطاع التجاري في غزة

تجارب استهداف القطاع التجاري في غزة تعد من القضايا المهمة التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد المحلي والحياة اليومية لسكان القطاع. تأثرت غزة بسنوات من الحصار والصراعات المسلحة التي أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

بعض النقاط الرئيسية التي تلخص تأثير استهداف القطاع التجاري في غزة:

- **الحصار الاقتصادي** :فرض الحصار الإسرائيلي على غزة منذ عام 2007، مما أدى إلى تقييد حركة البضائع والخدمات بشكل كبير. تأثر القطاع التجاري بشكل حاد نتيجة قلة الواردات والصادرات، مما تسبب في إغلاق العديد من الأعمال التجارية وتراجع حجم الاستثمار.
- **الهجمات العسكرية** :الحروب المتكررة بين غزة وإسرائيل (كما في 2008، 2012، 2014، و2021) أثرت بشكل مباشر على البنية التحتية للقطاع التجاري. تم استهداف المباني التجارية والمصانع والمخازن خلال هذه الهجمات، ما أدى إلى خسائر مادية كبيرة للقطاع التجاري.
- **ضعف البنية التحتية** :تعاني غزة من ضعف شديد في البنية التحتية نتيجة الحصار والهجمات العسكرية، بما في ذلك نقص الكهرباء والماء والمواد الأساسية، مما يصعب على أصحاب الأعمال تشغيل مشاريعهم بشكل طبيعي.
- **البطالة والفقر** :نتيجة لاستهداف القطاع التجاري، ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير في غزة، حيث يعاني العديد من الشباب من صعوبة في العثور على فرص عمل. كما تزايدت معدلات الفقر نتيجة لانهيار العديد من المشاريع التجارية.
- **الاعتماد على المساعدات** :نظرًا لتدهور الوضع التجاري والاقتصادي في غزة، أصبح جزء كبير من السكان يعتمدون على المساعدات الإنسانية والتمويل الخارجي لتلبية احتياجاتهم الأساسية. هذا الاعتماد يخلق تحديات في تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية الاقتصادية المستدامة.
- **الاقتصاد غير الرسمي** :ظهر اقتصاد غير رسمي موازي في غزة حيث يعتمد السكان على تهريب السلع عبر الأنفاق والتجارة المحلية الصغيرة، لكن هذا النوع من الاقتصاد غير مستدام ويؤثر على الاستقرار الاقتصادي.

على الرغم من هذه التحديات الكبيرة، هناك جهود محلية ودولية تهدف إلى إعادة بناء القطاع التجاري من خلال تقديم الدعم المالي والتقني، وتنفيذ مشاريع تنموية تهدف إلى تحسين الظروف الاقتصادية في غزة.

القطاع التجاري في المدن الصغيرة التي تتعرض للحروب والحصار يتأثر بشكل كبير نتيجة للدمار المادي والتأثيرات النفسية والاقتصادية على السكان. الحروب والحصار تؤدي إلى انهيار النظام الاقتصادي بأكمله، بما في ذلك الشركات الصغيرة، والمتوسطة، والكبيرة، مما يؤدي إلى تدهور شامل في النشاط التجاري. وفيما يلي أهم الطرق التي يتأثر بها القطاع التجاري في مثل هذه الظروف:

1- **تدمير البنية التحتية**

تدمير المباني التجارية :الهجمات العسكرية تؤدي إلى تدمير المباني التي تشمل المحلات التجارية، المصانع، والمخازن. هذا الدمار يوقف النشاط التجاري ويؤدي إلى خسائر مالية ضخمة.

تدمير شبكات النقل والاتصال :تدمير الطرق والجسور يعوق حركة البضائع والخدمات. كما أن تدمير شبكات الاتصال يؤثر على قدرة الشركات على التواصل مع العملاء والموردين.

2- **نقص المواد الخام والإمدادات**

خلال الحروب، يصبح من الصعب الحصول على المواد الخام والسلع الأساسية بسبب الحصار أو القيود المفروضة على الواردات والصادرات. هذا يؤدي إلى شلل في عملية الإنتاج ويحد من قدرة الشركات على الاستمرار في العمل.

3- **انخفاض الطلب المحلي وضعف القوة الشرائية**

الهجرة والنزوح :عندما يضطر الناس إلى الفرار من منازلهم بحثًا عن الأمان، يتضاءل عدد العملاء المحتملين، مما يؤدي إلى انخفاض كبير في الطلب على السلع والخدمات. Migdad and Buheji (2024a)

الفقر وفقدان الوظائف :تزداد معدلات البطالة والفقر بسبب تدمير فرص العمل، وبالتالي ينخفض الطلب على المنتجات والخدمات غير الأساسية.

4- **ارتفاع التكاليف التشغيلية**

الحروب تزيد من تكاليف التشغيل، مثل تكلفة النقل (بسبب الطرق المدمرة) وتكلفة الطاقة (مثل الكهرباء والوقود) بسبب الندرة والانقطاع المتكرر في البنية التحتية. الشركات التي تستطيع الاستمرار تجد نفسها مضطرة لتحمل نفقات أكبر دون زيادة في الإيرادات.

5- **انعدام الاستقرار المالي**

تقلبات العملة :الحروب تؤدي إلى تراجع في قيمة العملة المحلية، مما يزيد من تكلفة الاستيراد ويضعف قدرة الشركات على الحصول على المواد بأسعار معقولة. ومن تقلبات العملة في قطاع غزة الفرق الكبير بين سعر البيع والشراء، فعلى سبيل المثال (سعر الدينار الأردني في غزة 480-540 بين البيع والشراء) وسعر اليورو (330-420) بين البيع والشراء هذا فضلا عن التقلبات الكبيرة في سعر الشيكل الإسرائيلي والذي يمثل العملة الأساسية المتداولة في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية.

نقص السيولة :يواجه أصحاب الشركات صعوبة في الحصول على التمويل أو السيولة بسبب تدهور النظام المصرفي أو تعطل عمليات البنوك. وقد عانى قطاع غزة من نقص السيولة بشكل كبير بسبب الحصار النقدي الذي فرضه الاحتلال على قطاع غزة، وأدى إلى خلل كبير في العملة حيث انتشرت العملة المهترئة والتي يرفض التجار استلامها بسبب عدم قدرتهم على توريدها للمصارف بسبب اغلاقها.

إن الحصار النقدي على غزة رفع تكلفة التحويل إلى عمولة تصل إلى 25% في بعض الأحيان وهو ما سبب نقص السيولة في قطاع غزة وأضعف القوة الشرائية فيها.

6- **تهديدات الأمن الشخصي والتجارة غير المشروعة**

في ظل الحرب، تتزايد مخاطر النهب والسرقة، حيث قد يتعرض التجار لخسائر بسبب الفوضى أو استغلال الأوضاع من قبل جماعات مسلحة أو فصائل غير نظامية. كما تزدهر الأسواق السوداء والتجارة غير المشروعة.

وفي قطاع غزة لم يستطع التجار حماية وارداتهم بعد وصولها إلى المعبر بسبب العصابات. وأذكر هنا قصة حقيقية يكثر أمثالها، تاجر وصلت بضاعته إلى المعبر وتم تحميلها وفي الطريق سرقتها عصابة البضائع، وبعد البحث تعرف على مسؤول العصابة وذهب إليه ودفع له مبلغ 30 ألف دولار مقابل تحرير البضاعة فقال له زعيم العصابة، (لا يمكن البضاعة بتسوى أكتر من هيك ورفض تحريرها مقابل المبلغ) Buheji and Hasan (2024b)

7- إغلاق الحدود وفرض القيود التجارية

الحصار أو إغلاق الحدود بشكل كامل يعيق تدفق البضائع بين المدن والدول المجاورة، مما يؤدي إلى شلل تجاري تام. في ظل هذه القيود، يعتمد القطاع التجاري غالبًا على السوق المحلية المنكمشة، وهو ما لا يكفي لدعم نمو أو استمرار النشاط التجاري، بل وصل الحال في غزة إلى مرحلة الجوع بل الموث جوعا وخاصة في مدينة غزة وشمالها. Hasan and Buheji (2024)

8- التأثير النفسي والاجتماعي

التأثيرات النفسية على التجار والعملاء بسبب الخوف وعدم الاستقرار تجعل الناس يترددون في استثمار أو إنفاق الأموال. الخوف من المجهول والحالة العامة من القلق تثني الأشخاص عن اتخاذ قرارات مالية طويلة الأجل، سواء فيما يتعلق بشراء سلع أو بدء مشاريع جديدة.

9- هجرة الكفاءات التجارية

في حالة استمرار الحرب لفترة طويلة، يضطر التجار وأصحاب الأعمال إلى الهجرة بحثًا عن فرص في مناطق أكثر استقرارًا. هذه الهجرة تؤدي إلى فقدان الخبرات والمهارات المحلية التي تكون ضرورية لإعادة بناء الاقتصاد بعد انتهاء الصراع. وقد رأينا في قطاع غزة معظم أصحاب رؤوس الأموال قد حملوا أموالهم وانتقلوا إلى مصر أو تركيا وغيرها وأقاموا العديد من المصالح التجارية هناك.

10- الاعتماد على المساعدات الإنسانية

أثناء الحروب، ينحسر النشاط التجاري التقليدي ويزداد الاعتماد على المساعدات الإنسانية التي تقدمها المنظمات الدولية. بينما توفر المساعدات الإغاثة الفورية، فإنها تضعف القدرة على بناء اقتصاد تجاري مستدام. وبناء على تقارير الأمم المتحدة المختلفة فقد أصبح 100% من سكان غزة يعتمدون على المساعدات ويعيشون دون خط الفقر.

ختامًا يمكن القول ان تأثير الحروب والحصار على القطاع التجاري في المدن الصغيرة يكون كارثيًا. إعادة بناء القطاع التجاري في مرحلة ما بعد الحرب تتطلب تدخلات طويلة الأمد تشمل إعادة تأهيل البنية التحتية، توفير التمويل، وتشجيع العودة الآمنة للسكان والتجار. غير أنه في غزة توجد الهمة الكبيرة والعزيمة مع القدرة على إعادة بناء القطاع التجاري بأسرع ما يمكن، بسبب طبيعة التجار والصناع من أهل غزة الذين يحبون الحياة والعمل والبناء مما يدفعهم إلى إعادة بناء قطاعهم التجاري سريعا وبشكل متواز مع إعادة الإعمار وليس بعد إعادة الإعمار.

الخلاصة والتوصيات

في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها قطاع غزة نتيجة للحصار والعدوان الإسرائيلي المستمر، يُعد القطاع الخاص الفلسطيني مكونًا أساسيًا في اقتصاد القطاع، ولكنه يعاني من ضغوط هائلة تحول دون تحقيق كامل إمكاناته. هذه الورقة تركز على الواقع التجاري في غزة خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة وتستعرض القضايا الحرجة التي تهدد استمرارية الأعمال التجارية هناك. ومع ذلك، من الضروري التوضيح أن المشاكل التجارية التي ظهرت خلال الحرب، مثل الاحتكار والسرقة المنظمة، ليست تعبيرًا عن الأداء الحقيقي أو أخلاقيات القطاع الخاص الفلسطيني. هذه الظواهر السلبية هي نتيجة مباشرة للظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب والحصار، وليست من سمات الاقتصاد الفلسطيني الذي يتميز بالمسؤولية والمهنية في الظروف الطبيعية.

تعاني غزة من الحصار منذ أكثر من عقد ونصف، مما أدى إلى شل حركة الاستيراد والتصدير وعزل غزة عن الأسواق العالمية. هذا الحصار، إلى جانب الهجمات الإسرائيلية المتكررة، تسبب في تدمير البنية التحتية التجارية وجعل التجارة مستحيلة في كثير من الأحيان. في ظل هذه الضغوط، ظهر الاحتكار وتجار الحروب كظواهر غير معتادة. ومع ذلك، تشير العديد من المؤشرات إلى أن هذه الظواهر ستتلاشى مع انتهاء الحرب وعودة الاستقرار. لذا، من المهم ألا تُعزى هذه الممارسات إلى أداء القطاع الخاص الفلسطيني بحد ذاته، بل إلى التأثيرات الضاغطة للحصار والعدوان. إن هذا التوضيح ضروري لتقديم صورة عادلة ومُنصفة للقطاع الخاص الفلسطيني، الذي لديه الإمكانيات للعودة إلى دوره الريادي في التنمية الاقتصادية حال انتهاء هذه الأزمات.

على ضوء ذلك، يجب أن توجه المنظمات غير الحكومية والدول المانحة جهودها نحو دعم القطاع الخاص الفلسطيني وتمكينه في مواجهة آلة الحرب الإسرائيلية. إن العمل المباشر مع القطاع الخاص هو الطريقة الأكثر فعالية لضمان استمرارية نشاطه وتوفير سبل العيش الكريم للمجتمع الفلسطيني، حتى في ظل الظروف الصعبة. المنظمات المانحة والجهات الدولية تستطيع المساعدة في تعزيز صمود القطاع الخاص عبر تمويل المشاريع الحيوية، وتوفير التدريب والدعم الفني، والعمل على إدخال المواد الأساسية التي تسهم في استمرارية الأعمال التجارية.علاوة على ذلك، يجب أن تكون هناك خططا جاهزة لمرحلة "ما بعد الحرب". إن هذه الورقة تطرح الأساس لضرورة التحضير ليوم ما بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي، حيث يمكن أن يبدأ العمل على إعادة الإعمار فورًا دون تأخير. التحضير لهذه المرحلة يتطلب من المنظمات المانحة التنسيق الوثيق مع القطاع الخاص الفلسطيني لضمان وضع استراتيجيات إعادة بناء الاقتصاد التي تركز على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تعد المحرك الرئيسي للتعافي الاقتصادي. يجب أن تشمل هذه الاستراتيجيات توفير التمويل الميسر للشركات المتضررة، وإعادة تأهيل البنية التحتية التجارية، وتسهيل عمليات التصدير والاستيراد بعد رفع القيود الإسرائيلية.
يجب ألا يُنظر إلى الاستثمار في القطاع الخاص الفلسطيني كحل مؤقت للأزمة الاقتصادية الحالية فقط، بل كاستثمار في المستقبل المستدام لفلسطين. القطاع الخاص لديه القدرة على تحويل الاقتصاد الفلسطيني ليصبح أكثر استقلالية ومقاومة للتحديات الخارجية. إن دعم المنظمات غير الحكومية والدول المانحة لهذا القطاع يمكن أن يضمن بناء نظام اقتصادي قوي وقادر على التعافي من آثار الحرب بشكل أسرع وأكثر كفاءة. Buheji, and Mushimiyimana (2024)

في الختام، تسلط هذه الورقة الضوء على أن التحديات التجارية التي برزت خلال الحرب هي انعكاس للظروف الاستثنائية للحرب والحصار، وليست دلالة على الأداء الطبيعي للقطاع الخاص الفلسطيني. لذلك، ينبغي على الجهات المانحة والمنظمات الدولية تكثيف جهودها لدعم هذا القطاع في مواجهة تلك التحديات والعمل على تمكينه لضمان استمراريته. إن التحضير لمرحلة ما بعد الحرب وتهيئة البيئة اللازمة لإعادة الإعمار هما مفتاح ضمان استدامة الأعمال التجارية الفلسطينية وتوفير فرص العمل والعيش الكريم للمواطنين. بتعاون القطاع الخاص والمنظمات الدولية، يمكن إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني بطريقة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتجاوز التحديات التي فرضتها الحرب والحصار.

المراجع

1- التجارة الاقتصادية (2024) صادرات فلسطين. التجارة الاقتصادية. متاح على :
https://tradingeconomics.com/palestine/exports
القيسي، أ. (2018) "تقييم أداء الصادرات السلعية الفلسطينية باستخدام مؤشرات التجارة الخارجية (2000-2014)". رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في غزة.
2-البنك الدولي (2019) الأراضي الفلسطينية. البنك الدولي. متاح على :
Eng.pdf http://pubdocs.worldbank.org/en/904261553672463064/Palestine-MEU-April-2019-
3-المشارك البلعاوي (2019) التواصل عبر الهاتف المحمول، مقداد، إ. (30 يوليو 2019).
4-الأونكتاد UNCTAD (2018) تقرير الأونكتاد بشأن المساعدة المقدمة للشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة .TD/B/65(2)/3. جنيف: الأمم المتحدة. متاح على :
https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdb65_2_d3_en.pdf
5-المشارك النامروتي (2019) التواصل عبر الهاتف المحمول، مقداد، إ. (28 يوليو 2019.)
الجمهورية اللبنانية - وزارة الاقتصاد والتجارة (2019) متاح على :
https://www.economy.gov.lb/en/services/trade/international-agreements/gafta
6-قاسم، أ. (2018) "واقع قطاع الصادرات في فلسطين والمعوقات التي تواجه تطويره (دراسة حالة: قطاع غزة)". رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في غزة.
7- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017) إحصاءات التجارة الخارجية للبضائع والخدمات 2017. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

References

Alkaisi, A. (2018) “Evaluation of Palestinian Commodity Exports Performance using Foreign Trade Indices (2000-2014)”. Master’s degree, Islamic University of Gaza.

Buheji, M and Hasan, A (2024b) Beyond Famine and Chaos – Case of Gaza, International Journal of Management (IJM), 15(2), pp. 1-26.

Buheji, M and Mushimiyimana, E (2024) (GAZA 2024) Revising The ‘Reasons to Live’ An Assessment of Current Scenarios & Foresighted Future, International Journal of Management (IJM), 15(1), 2024, pp. 209-229.

Buheji, M and Mushimiyimana, E (2023) Raising Gaza Survival Capacity as Per Violence Experienced, Lesson from Best War Survival Stories in Recent History, International Journal of Advanced Research in Social Sciences and Humanities, 7 (1), 2023, pp. 22–48.

Hasan, A and Buheji, M (2024) A World Losing Its Legitimacy - Gaza from Collective Punish till Ethnic Cleansing & Genocide, International Journal of Management (IJM), 15(1), 2024, pp. 188-209.

Kasim, A. (2018) “Reality of Export Sector in Palestine and Obstacles Facing its Development (A case study: Gaza Strip)”. Master’s degree, Islamic University of Gaza.

Migdad, M and Buheji, M (2024a) Diary of Displacement from Al-Mawasi- Case from Gaza 2024, International Journal of Social Sciences Research and Development (IJSSRD), 6(2), pp. 47-61.

Migdad, M and Buheji, M (2024b) Realising the Capacity of the Internal Front – Case of Gaza 2024, Community Practitioner, 21(8), pp. 544-565, www.commprac.com, DOI: 10.5281/zenodo.13622097

Migdad, M and Buheji, M (2024c) Resilience Amidst Devastation: Qualitative Insights from Gaza During the War, International Journal of Social Sciences Research and Development (IJSSRD), 6(2), pp. 13-27.

Participant Namrouti (2019) Mobile communication, Migdad, I. (28 July 2019)
Lebanese Republic-MOET (2019) Available: https://www.economy.gov.lb/en/services/trade/international-agreements/gafta [Accessed: Sept 2024]

PCBS (2017) Reported External trade statistics of Goods and services 2017. Palestinian Central Bureau of Statistics.

Trading Economic (2024) *Palestine Exports*. Trading Economics. Available: https://tradingeconomics.com/palestine/exports [Accessed: August 2024].

UNCTAD (2018) *Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory*. TD/B/65(2)/3. Geneva: United Nations. Available: https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdb65_2_d3_en.pdf [Accessed: Sept 2024].

World Bank (2019) *Palestinian Territories*. World Bank. Available: http://pubdocs.worldbank.org/en/904261553672463064/Palestine-MEU-April-2019-Eng.pdf [Accessed: Sep 2019].
Participant Balaawi (2019) Mobile communication, Migdad, I. (30 July 2019)

Appendix 1: Palestinian foreign trade values 2000-2022 - Value in Thousand USD

إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري في فلسطين* للفترة - 2000 2022

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2023. Foreign Trade Statistics. Ramallah ،Palestine.

Years	Trade Transactions Volume	Net Trade Balance	Total Value of Exports	Total Value of Imports
2000	2,783,664	-1,981,950	400,857	2,382,807
2001	2,323,996	-1,743,298	290,349	2,033,647
2002	1,756,475	-1,274,741	240,867	1,515,608
2003	2,079,948	-1,520,588	279,680	1,800,268
2004	2,685,936	-2,060,560	312,688	2,373,248
2005	3,003,035	-2,332,149	335,443	2,667,592
2006	3,125,435	-2,392,017	366,709	2,758,726
20072006	3,797,014	-2,771,056	512,979	3,284,035

2008	4,024,614	-2,907,722	558,446	3,466,168
2009	4,119,140	-3,082,430	518,355	3,600,785
2010	4,534,025	-3,382,999	575,513	3,958,512
2011	5, 119, 308	-3,627,986	745,661	4,373,647
2012	5,479,725	-3,914,987	782,369	4,697,356
2013	6,064,515	-4, 263,280	900,618	5,163,897
2014	6,626,917	-4, 739,482	943,717	5,683,199
2015	6,183,278	-4,267,656	957,811	5,225,467
2016	6,290,267	-4,437,269	926,499	5,363,768
2017	6,918,734	-4,788,966	1,064,884	5,853,850
2018	7,695,224	-5,383,955	1,155,634	6,539,590
2019	7,717,263	-5,509,646	1,103,808	6,613,454
2020	7,118,056	-5,008,814	1,054,621	6,063,435
2021	9,187,345	-6,472,065	1,357,640	7,829,705
2022	10,613,794	-7,563,474	1,525,160	9,088,634